العرب
الجمعة 2021/08/20
السنة 44 العدد 12154

مصر تبحث عن شركاء للاستثمار في مشاريع تحلية المياه

خطط لبناء 17 محطة تحلية مياه تعمل بالطاقة المتجددة بقيمة 2.5 مليار دولار

تسعى الحكومة المصرية إلى تسريع وتيرة تنفيذ برنامجها الطموح المتعلق بتشييد محطات جديدة لتحلية المياه كأحد الحلول البديلة لتغطية النقص المحتمل بسبب موجة الجفاف وتأثيرات قضية سد النهضة على الأمن المائي لأكبر بلد عربي من حيث تعداد السكان ضمن استراتيجية يقودها الصندوق السيادي.

حل مستدام لأزمة مستقبلية

القاهرة – تبدي مصر عزيمة كبيرة لتنفيذ برنامجها الطموح المتمثل في بناء محطات تحلية مياه البحر، وهي تسير الآن نحو جذب مستثمرين عرب وأجانب لمشروعها، للابتعاد تدريجيا عن خط الفقر المائي، بعد أن صار مشكلة استراتيجية للبلد.

وبدأت الحكومة تبحث عن شركاء للاستثمار في مبادرة بقيمة 2.5 مليار دولار لبناء أكثر من عشر محطات لتحلية المياه تعمل بالطاقة المتجددة بحلول عام 2025، في محاولة جدية لمعالجة نقص المياه.

ويعتزم صندوق الثروة السيادية المصري طرح فرص استثمارية بقطاع تحلية المياه وإعادة تدوير استخدامها بالشراكة مع صناديق محلية وعربية وأجنبية بهدف تعظيم الإيرادات ومضاعفة الاستثمارات العامة التي يقودها الصندوق في قطاعات مستدامة.

114

مليار متر مكعب من المياه حجم احتياجات مصر سنويا نصفها من المصادر الطبيعية

وكشف الرئيس التنفيذي للصندوق أيمن سليمان أن المسؤولين المصريين يخططون لإنشاء 17 محطة تحلية جديدة سيتم بناء كل منها وتملكها وتشغيلها من قبل الصندوق بالشراكة مع مجموعة من المستثمرين المحليين والأجانب، إلى جانب محطات الطاقة الشمسية وغيرها من المصانع الخضراء.

وتعتمد الدولة العربية الأكثر اكتظاظا بالسكان على نهر النيل للحصول على كل مياهها العذبة تقريبًا وتواجه عجزا كبيرا في الإمدادات يخشى المسؤولون أنه يملأ سدًا ضخمًا لتوليد الطاقة الكهرومائية على الروافد الرئيسية لإثيوبيا.

وقال سليمان في مقابلة مع وكالة بلومبرغ للأنباء إن "مصر حريصة على بناء قاعدة تكنولوجية مستدامة للسيطرة على مصيرها عندما يتعلق الأمر بالأمن المائي".

وأوضح أن صندوق الثروة يهدف إلى الاستحواذ على حصة أقلية في جميع المصانع مع أصحاب العطاءات الفائزين.

وتم إطلاق أول صندوق سيادي في مصر، والذي تم إنشاؤه في عام 2018، على غرار المبادرات في ماليزيا والهند. يهدف الصندوق إلى الشراكة مع القطاع الخاص وتوليد تمويل إضافي من الأصول غير المستغلة بالدولة والتي تخطط لإدارتها.

ويخطط الصندوق السيادي لإطلاق أربعة صناديق استثمار فرعية، تعمل في قطاعات الخدمات الصحية والبنية الأساسية والتصنيع الغذائي والزراعي والخدمات والتكنولوجيا المالية، بالتعاون مع مستثمرين بالقطاع الخاص.

وبحسب شهادات المؤسسات الدولية، تعتبر صناديق الأسهم الأكثر جذبا للمستثمرين الأجانب، فلدى مصر في الوقت الحالي فرصة مواتية لجذب الاستثمارات في ظل الاستقرار الاقتصادي والسياسي الملحوظ، كما أن التشريعات والقوانين أصبحت ملائمة لجذب المزيد من الاستثمارات.

وتقول الأمم المتحدة إن العالم يحتاج إلى إنفاق 6.7 تريليون دولار على البنية التحتية للمياه بحلول عام 2030، خاصة وأن حوالي 1.2 مليار شخص يعيشون بالفعل في مناطق تعاني من الفقر المائي.

وأدى النمو السكاني وتغير المناخ إلى جعل مصر عرضة لندرة المياه ولذلك تجد الحكومة نفسها في سباق مع الزمن لتنجب تلك المشكلة في المستقبل.

وتظهر تقديرات وزارة الري إلى أن مصر، التي تحتاج إلى حوالي 114 مليار متر مكعب من المياه كل عام لتلبية حاجتها إلى أكثر من 100 مليون نسمة، تحصل على حوالي نصف ذلك فقط من المصادر الطبيعية.

وهي تعالج النقص خطوة بخطوة، بما في ذلك إعادة تدوير مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية واستيراد أغذية إضافية بدلاً من ري المزيد من المحاصيل.

وكان وزير الري والموارد المائية محمد عبدالعاطي قد تطرق مرارا في الأشهر الماضية إلى حجم التحديات التي تواجه قطاع المياه بالبلاد وعلى رأسها الزيادة السكانية والتغيرات المناخية وسد النهضة الإثيوبي.

وتمكنت القاهرة في يوليو العام الماضي من إنشاء أول محطة لتحلية مياه البحر في الدلتا بمدينة المنصورة الجديدة، والتي ستغذي المدينة بمياه الشرب.

وأشار سليمان في حديثه لبلومبرغ إلى أن إقامة 17 محطة لتحلية المياه تهدف إلى إنتاج 2.8 مليون متر مكعب من المياه المحلاة يوميا، هي جزء من خطة أوسع لإضافة 6.4 مليون متر مكعب من الطاقة اليومية بحلول عام 2050.

وأوضح أن وزارات الإسكان والتخطيط والمالية والطاقة تشارك في تنفيذ هذا البرنامج الضخم بينما ستكون الحكومة هي المتعهدة بالمياه المحلاة "بأسعار تنافسية".

وتشير تقديرات خبراء اقتصاد المنسجمة مع بيانات رسمية حكومية وأخرى دولية إلى أن مصر تشغل 76 محطة لتحلية المياه قادرة على إنتاج حوالي 832 ألف متر مكعب يوميا اعتبارا من مايو الماضي.

وأكد سليمان أن العديد من المستثمرين أبدوا اهتمامهم بذلك حيث سيقدم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية المساعدة الفنية والمشورة بشأن العطاء.

وقال إنه من المتوقع أن يبدأ الربع الأول من عام 2022 بمناقصات لإنتاج حوالي مليون متر مكعب.

أيمن سليمان

قضية الأمن المائي تدفعنا إلى بناء قاعدة تكنولوجية مستدامة

ويُرجح أن يستفيد المشروع من الميزة التنافسية لمصر في إنتاج طاقة متجددة رخيصة والسماح بالوصول إلى التمويل الأخضر مما سيخفض التكاليف.

ويأتي حوالي 8.6 في المئة من الكهرباء في مصر من الطاقة المتجددة، والتي تستهدف زيادتها إلى 20 في المئة بحلول عام 2022 ومضاعفتها بحلول عام 2035.

وتعد مزرعة بنبان للطاقة الشمسية، التي تبلغ تكلفتها 4 مليارات دولار بالقرب من مدينة أسوان الجنوبية، واحدة من أكبر الشركات في العالم، في حين أن البلاد تدير مزرعة رياح على طول البحر الأحمر.

وكان مجلس الوزراء المصري قد قال الشهر الماضي إن المسؤولين يجرون محادثات مع شركة ستكيس النرويجية بشأن التعاون المحتمل في مشروعات تستخدم الطاقة المتجددة لتحلية المياه.

وقال سليمان "سندير مجموعة متنوعة من الشراكات وفق جدول زمني صارم" لتجسيد مسار المرحلة الثانية من خطة الإصلاح.

قيود استيراد المحروقات تُقيد سلاسل الإنتاج والتخزين الغذائي في لبنان

بيروت – حذّرت منظمات نقابية لبنانية من أن استمرار منع استيراد المحروقات بسبب القيود التي يفرضها مصرف لبنان المركزي، تقيد سلاسل الإنتاج والتخزين وتهدد الأمن الغذائي نظرا لانعكاسات ذلك على أسعار السلع، مما يفاقم تدهور قدرة المواطنين الشرائية وأوضاعهم المعيشية.

وأطلقت نقابة مستوردي المواد الغذائية صفارات الإنذار من تجاوز الخطوط الحمراء في انعدام الأمن الغذائي، ودعت المسؤولين إلى الإسراع في نجدة القطاع وإمداده بما يحتاجه من مادتي البنزين والمازوت (الديزل) لتأمين استمرارية عمله.

ووضع شحّ الموارد لبنان أمام حقيقة تعايش المواطنين مع خطوة إنهاء دعم الوقود للتحكم في احتياطات النقد الأجنبي التي بلغت مستوى قياسيا من التراجع، بعد أن أعلن مصرف لبنان المركزي أنه لم يعد بمقدوره تمويل الواردات الأساسية بسبب نفاد المخصصات لهذا البند.

ونسبت وكالة الأنباء اللبنانية الرسمية إلى رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي، قوله في بيان إن "مخزون المازوت لدى الشركات يكفي فقط لأيام معدودة".

وأوضح أن "الأمن الغذائي للبنانيين بات في خطر ضمن نطاق زمني ضيق، نتيجة هذه العوامل الداخلية، وليس لأسباب خارجية تتعلق بعدم القدرة على الاستيراد".

تأمين الغذاء معضلة يومية

وأشار إلى أن مختلف حلقات عمل القطاع مهددة بالتوقف بشكل كلي، وخصوصا التوزيع الذي يؤمن المواد الغذائية إلى السوبرماركت والمحلات التجارية، وبالتالي إلى المستهلك.

كما لفت بحلصي في البيان إلى عامل آخر أشد خطورة يتمثل بتلف المواد الغذائية التي تحتاج إلى تبريد، بالإضافة إلى أن إعادة تكوين مخزون هذه المواد يتطلب ثلاثة أشهر على أقل تقدير.

وبسبب النقص في النقد الأجنبي وتراجع احتياطي المركزي من العملات الأجنبية وعدم فتح خطوط ائتمان لاستيراد الوقود، يواجه لبنان أزمة خانقة على صعيد توافر المشتقات النفطية.

ويقول خبراء إن الدعم تسبب باستنزاف احتياطي العملات الأجنبية لدى المركزي، حيث بلغت كلفته 6.2 مليار دولار خلال العام الماضي.

وتراجعت الاحتياطات النقدية بشكل غير مسبوق منذ أواخر 2019 بسبب الأزمة الاقتصادية، ويبلغ حاليا 16 مليار دولار مقارنة مع أزيد من 30 مليار دولار سابقا.

وبدأ المركزي الخميس الماضي بتأمين الاعتمادات اللازمة لواردات المحروقات معتمدا الآلية السابقة إياها، ولكن باحتساب سعر الدولار على الليرة تبعا لأسعار السوق رغم محاولات السلطة الإقناع بالعدول عن هذه الخطوة لأنها ستزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي المتأزم أصلا.

وتعني الخطوة أن أسعار الوقود ستزيد بشكل حادّ كما أنها ستؤذن بالمزيد من الصعوبات لعدد متزايد من الفقراء في بلد خسرت عملته أكثر من 90 في المئة من قيمتها في أقل من عامين، فيما وصفه البنك الدولي بأنه أحد أقسى الأزمات الاقتصادية في التاريخ الحديث.

وأدى القرار الجديد إلى رفع سعر صفيحة البنزين إلى 335 ألف ليرة لبنانية (أكثر من 22 دولارا بحسب سعر الصرف في السوق السوداء)، في حين سيرتفع سعر صفيحة الديزل من 57 ألف ليرة لبنانية إلى 275 ألفا (أكثر من 13 دولارا) مما سينعكس تدريجيا على أسعار كافة السلع والخدمات وأجور النقل.

هاني بحصلي

مختلف حلقات عمل القطاع مهددة بالتوقف بشكل كلي

ووفق لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (إسكوا)، ارتفعت نسبة الفقر في لبنان خلال العام الماضي لتصل إلى حوالي 55 في المئة من عدد السكان، إلا أن التوقعات تشير إلى أن النسبة ستكون مرتفعة أكثر في 2021.

ومنذ بداية الأزمة المالية في لبنان، يستخدم البنك المركزي احتياطياته الدولارية لتمويل واردات الوقود بأسعار الصرف الرسمية التي تقل كثيرا عن سعر تداول الدولار في السوق الموازية.

وحتى وقت قريب كان البنك المركزي يقدم خطوط ائتمان لواردات الوقود بسعر 3900 ليرة للدولار، مقارنة مع السعر في السوق الموازية الذي بلغ أكثر من 20 ألف ليرة مؤخرا.

إنتاج الألومنيوم يقود انتعاش الصادرات في البحرين

المنامة – كشف بيانات حديثة أن صادرات منتجات الألومنيوم في البحرين كانت من بين الأعلى بين بقية السلع محلية المنشأ، في وقت يحاول فيه أصغر اقتصادات الخليج تجاوز محنة الأزمة الصحية وزيادة عمليات إنتاج هذا الخام الذي تعول عليه الحكومة كثيرا.

وذكرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في تقريرها الأولي لإحصاءات التجارة الخارجية لشهر يوليو 2021، أن قيمة عائدات تصدير خلائط من الألومنيوم الخام بلغت نحو 97 مليون دينار (نحو 257 مليون دولار).

وجاء في المرتبة الثانية خامات الحديد ومركزاتها التي بلغت قيمتها 67 مليون دينار (177.8 مليون دولار)، وتليهما في المرتبة الثالثة منتج نصف جاهز من الحديد أو الصلب الذي بلغت قيمته 18 مليون دينار (74.7 مليون دولار).

وفي الإجمال ارتفعت قيمة الصادرات المحلية المنشأ بنسبة 62 في المئة، حيث بلغت 327 مليون دينار (867.7 مليون دولار) مقابل 202 مليون دينار (536 مليون دولار) لنفس الشهر من العام السابق.

وهذا الرقم يمثل مجموع صادرات أهم عشر دول ما نسبته 75 في المئة من إجمالي حجم الصادرات، بينما مجموع بقية الدول لا تتجاوز نسبتها 25 في المئة.

أما الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات، فقد بلغ 31 مليون دينار (82 مليون دولار) مسجلا انخفاضا في قيمة العجز في يوليو من عام 2021 عما عليه في نفس الشهر من العام السابق 135 مليون دينار (358 مليون دولار) بنسبة 77 في المئة.

وتشير التقديرات وبيانات صادرة من جهات تعمل في قطاع الألومنيوم إلى أن الزيادة السنوية للطلب على هذا الخام على مستوى العالم تبلغ حوالي 5 في المئة على الرغم من التداعيات التي خلفتها الجائحة على سلاسل الإمدادات العالمية.

257

مليون دولار قيمة صادرات البحرين من خلائط الألومنيوم في يوليو الماضي

وتحاول شركة الألومنيوم البحرينية (ألبا)، التي تعد أحد أكبر مصاهر الألومنيوم في العالم ومن كبرى الشركات الصناعية في الشرق الأوسط، الاستحواذ على حصة في سوق عالمية آخذة في النمو.

ويعتبر مشروع تايتن الذي تنفذه الشركة جزءا لا يتجزأ من استراتيجية ألبا وثقافة العمل فيها من أجل زيادة القيمة المضافة وتحقيق العمليات التشغيلية المستدامة.